

## أثر الدين العام الخارجي على (GDP عدا النفط) في العراق للمدة 2004-2019

الباحث: أنمار عطاالله مصطفى الراوي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الأنبار

[anm16n3001@uoanbar.edu.iq](mailto:anm16n3001@uoanbar.edu.iq)

أ.د. سعيد علي محمد العبيدي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الأنبار

[Saeed60ali@uoanbar.edu.iq](mailto:Saeed60ali@uoanbar.edu.iq)

### المستخلص:

هدفت الدراسة إلى توضيح وقياس أثر الدين العام الخارجي على (GDP عدا النفط) في العراق للمدة من (2004-2019)، حيث تم التطرق الى مفهوم الدين العام الخارجي وتصنيفه مروراً بمصادره، وبيان أثاره السلبية والايجابية فضلاً عن تطوره وتحليل العلاقة بين الدين الخارجي و(GDP بدون النفط) من خلال استخدام البيانات الرسمية التابعة لوزارة المالية العراقية ووزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي، وتم استخدام أنموذج (ARDL) لقياس أثر الدين العام الخارجي على (GDP عدا النفط).

توصلت الدراسة الى عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة الديون الخارجية وان معظم مبالغ الديون الخارجية يتم انفاقها في الاغراض الاستهلاكية والنفقات العسكرية وتغطية بند الرواتب، وقد افرزت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي و(GDP عدا النفط)، وهذا ما يتطابق مع فرضية البحث، ولكنه لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية ويعود السبب الى ذلك نتيجة سوء توزيع الديون الخارجية واقتصار توزيعها على الانفاق الاستهلاكي ولعدم توزيع مبالغ هذه القروض على الانفاق الاستثماري الذي بدوره يؤدي الى زيادة التشغيل لعناصر الانتاج، كما وان الإيفاء بالالتزامات المترتبة على خدمة الديون المتراكمة والفساد المالي والإداري ادى الى تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي مع زيادة في الاقتراض الخارجي في نفس الوقت.

**الكلمات المفتاحية:** الدين العام الخارجي، (GDP بدون النفط)، التقدير الأولي لنموذج ARDL.

### **The impact of the external public debt on the gross domestic product (without oil) in Iraq for the period 2004-2019**

Prof. Dr. Saied Ali M. Al-Obaidi  
College of Administration and Economics  
Anbar University

Researcher: Anmar Attalla M. Al-Rawi  
College of Administration and Economics  
Anbar University

### **Abstract:**

The study aimed to clarify and measure the impact of external public debt on (GDP without oil) in Iraq for the period from (2004-2019), where the concept of external public debt was addressed and classified through its sources, and its negative and positive effects, as well as its development and analysis of the relationship between external debt and (GDP without oil) by using the official data of the Iraqi Ministry of Finance, the Ministry of Planning and the Central Bank of Iraq, and the ARDL model was used to measure the impact of external public debt on (GDP without oil).

The study concluded that there is no clear strategy for managing foreign debts, and that most of the amounts of foreign debts are spent on consumer purposes, military expenditures and covering salaries. The results of the standard analysis revealed an inverse relationship between external public debt and (GDP without oil), and this is consistent with the hypothesis The research, but it does not coincide with the economic theory, and the reason is due to this as a result of the misuse of external debt and the restriction of its distribution to consumer spending and the non-distribution of the amounts of these loans to investment spending, which in turn leads to an increase in the employment of the elements of production, and the fulfillment of obligations resulting from the service of accumulated debts and financial corruption The administration led to a decline in GDP growth with an increase in external borrowing at the same time.

**Keywords:** External Public Debt (Without Oil), ARDL Model.

### المقدمة

تُعد المديونية الخارجية من القضايا الهامة للبلدان التي تعاني من وجود عجز في الموازنة العامة والعراق واحداً من هذه البلدان التي عانى من صعوبات تمويل الانفاق الحالي المتضخم كالأجور والاعانات ونظام الرعاية الاجتماعية والصحية خصوصاً بعد انهيار اسعار النفط والانفاق على العمليات العسكرية بعد عام (2014) فضلاً عن وجود بعض العوامل الاخرى كالتشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي، مما تسبب في حدوث اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي نتيجة زيادة النفقات العامة وانخفاض الايرادات، سنحاول من خلال هذه الدراسة بيان اثر الدين العام على (GDP عدا النفط) في العراق، وتم اختيار هذا المؤشر بسبب وجود تدبذبات في أسعار النفط وغالباً ما يخض النفط لعوامل سياسية تحدد أسعاره أحياناً.

### المحور الاول: منهجية البحث

**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في وجود آثار خطيرة للمديونية الخارجية على (GDP بدون النفط)، وما يترتب عليها من انعكاسات لاستقرار نظامها المالي، ومن جهة أخرى ان العديد من الدول ولا سيما العراق اضطرت الى تأجيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها وذلك بسبب نقص السيولة ولعدم تنوع مصادر الإيرادات العامة لتغطية حجم النفقات العامة والتي تكمن أساساً في اتساع حجم الادارة الحكومية وما يترتب عليها من تخصيص موارد مالية ضخمة لتغطية بند الأجور والرواتب والعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

**أهمية البحث:** ترجع أهمية البحث الى ان الموضوع يلقي في الحاضر اهتماماً على الصعيد الدولي لما له من أهمية قصوى في ظل التحولات الراهنة ومن جهة اخرى اعطاء صورة واضحة عن الديون الخارجية وابرار تأثيرها على (GDP بدون النفط) في العراق وما لها من تأثير مباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة وعلى المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وبالتالي فإن تزايد حجم الديون الخارجية وأعباءها خدمتها سنة بعد سنة تؤدي الى استنزاف المزيد من الموارد المالية المتاحة لمواجهة خدمة الدين وأعباءها بدلاً من استخدامها في مشاريع تنموية وخدمية.

**هدف البحث:** هدف البحث الى توضيح العلاقة بين الدين العام الخارجي في العراق (GDP عدا النفط) خلال المدة (2004-2019)، وتوضيح الأهداف التالية؟

1. تحليل الدين العام الخارجي وتطوره في العراق، وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي (GDP عدا النفط).

2. قياس أثر الدين العام الخارجي على (GDP عدا النفط) في العراق.  
**فرضية البحث:** تم إدراج فرضية مفادها ان الدين العام الخارجي له آثار سلبية على (GDP عدا النفط) في العراق.

**منهجية البحث:** أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي في الإطار النظري واعتمد على المنهج الكمي القياسي من خلال توظيف بعض النماذج القياسية لإبراز أثر الدين العام الخارجي على (GDP بدون النفط) في العراق للمدة (2004-2019).

### المحور الثاني: الدين العام الخارجي (إطار مفاهيمي ونظري)

1. **مفهوم الدين العام الخارجي:** ينشأ الدين العام الخارجي نتيجة لعجز الموازنة وعدم قدرة المدخرات المحلية لتأمين الأموال اللازمة والضرورية لتغطية ذلك العجز وحاجة الدولة الى العملات الأجنبية من أجل تغطية النفقات المطلوبة، وأن هذه الفجوة في الموارد المحلية يجب أن يتم تغطيتها من خلال اللجوء الى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالاقتراض من الحكومات خارج البلاد او من المؤسسات والمنظمات المالية الدولية، وعادةً يمكن التمييز بين الدين المضمون حكومياً والذي هو التزام خارجي ويكون مضمون السداد من خلال جهة حكومية، والدين الخاص غير المضمون وهو التزام خارجي على مدين خاص غير مضمون من قبل جهة حكومية (النجيفي، 2002: 53) وإن الدين العام الخارجي يشمل القروض التي يكون مصدرها من خارج الدولة، كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية، وعادةً ما تكون بالعملات الأجنبية وتستخدم لمعالجة العجز في الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات أو لتمويل مشاريع اقتصادية أو لأغراض أخرى (العبيدي، 2011: 165) وقد عرف البنك الدولي إجمالي الدين العام الخارجي بأنه مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الأجنبية او من خلال السلع والخدمات (دوابه، 2016: 7) وتلجأ الحكومة الى الدين العام الخارجي لأسباب عديدة منها الحاجة الى رؤوس أموال وعدم كفاية الموارد الداخلية وعجز المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات وكذلك لحاجة الحكومة للعملات الأجنبية لمعالجة العجز في الموازنة العامة أو لحماية عملتها من التدهور هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقترض الحكومة من الخارج لغرض تمويل استيراد السلع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية، لهذا يجب معالجة وتغطية هذا العجز والقصور في الموارد وحجم المدخرات المحلية بواسطة مصادر التمويل الاجنبية وذلك من خلال الاقتراض من الدول أو الأفراد المقيمين في الخارج او من (صندوق النقد الدولي) والمؤسسات المالية الدولية (العركوب، 2010: 90) ويتجه تفكير الدولة إلى الاقتراض من الخارج عندما يكون سعر الفائدة في الخارج أقل مما هو عليه في الداخل، حيث تستفيد الدولة من الاقتراض من الخارج من خلال توفير الفرق بين سعر الفائدة في الخارج وسعره في الداخل (عطية، 1969: 330) وتقترض الدولة من الخارج في حالة عدم وجود الأموال اللازمة في السوق الداخلي لسد حاجتها المالية أو لإنعاش اقتصادها أو لحاجتها الى العملات الأجنبية، ويكون غرض القرض لحصول الدولة على ما يلزمها من سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية ضرورية، ومن جانب آخر تدفع الفوائد وأصل الدين نقداً أو على شكل سلع وخدمات عند حلول ميعاد دفعه (قناوي، 2006: 181) وللدين العام الخارجي عدة تصنيفات تبعاً للجهة التي تقوم بإصداره وكذلك الغرض الذي ينفق من أجله ومدة سداده، ويمكن أن نذكر منها على النحو الآتي؟

2. **تصنيف الديون الخارجية حسب المعايير المعتمدة وكما يأتي:**

أ. ديون خارجية حسب الغرض الذي توجه إليه: (الجباري، 2009: 13)

- الديون الخارجية للأغراض الاستثمارية: وتستخدم لأغراض تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال إقامة مشاريع خدمية ومشاريع إنتاجية.
- الديون الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم لأغراض مواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي في البلدان النامية، وتكون هذه الديون إما نقدية أو عينية.
- الديون الخارجية للأغراض العسكرية: وتستخدم للأغراض العسكرية والأزمات الطارئة كما في حالة التأهب لدخول حرب أو في حالة دخول البلد في حرب فعلاً، وبالتالي فهي ديون غير إنتاجية وليس لها أي مردود اقتصادي ويطلق عليها الديون الكريهة أو البغيضة.

#### ب. ديون خارجية حسب شروط تقديمها:

- القروض الميسرة: تتميز بطول مدة الاستحقاق ووجود مدة سماح، وانخفاض معدلات الفائدة عليها وتكون عادة قروض رسمية حكومية أو متعددة الأطراف.
- القروض الصعبة: تتميز بقصر مدة السماح والاستحقاق وارتفاع معدلات الفائدة عليها حيث انها تُقرض بشروط تجارية، وعادة ما تكون هذه القروض قروض خاصة.

#### ج. ديون خارجية حسب العائد منها:

- ديون منتجة: وتشمل القروض التي تستخدم في إقامة مشاريع وتؤدي الى خلق فوائض مالية وزيادة الطاقة الانتاجية (مشاريع استثمارية) مثل السكك الحديدية وغيرها من المشروعات المربحة التي بدورها تؤدي الى توفير عملات أجنبية للبلد.
- ديون غير منتجة: وتشمل القروض التي يمكن استخدامها في مجالات غير انتاجية أو استثمارية اي انها لا تجلب اي إيرادات للبلد المقترض كأنفاقها على شراء السلع الاستهلاكية أو لتمويل نفقات الحروب فهي قروض لا تؤدي الى خلق فوائض مالية وتحمل الاقتصاد اعباء كبيرة (عثمانية، وبوسحلة، 2016: 109).

3. أسباب تفاقم الدين العام الخارجي: ترجع أسباب لجوء الدولة الى الدين الخارجي الى عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل النفقات العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاجة الدولة الى العملات الصعبة لاستيراد الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية، ويمكن تقسيم أسباب اللجوء للديون الخارجية الى قسمين، أسباب داخلية، أسباب خارجية.

أ. الأسباب الداخلية للدين العام الخارجي: تتعلق الأسباب الداخلية للدين العام الخارجي في فجوة الموارد وانخفاض عوائد الصادرات وسوء إدارة الدين فضلاً عن هروب رؤوس الأموال الى الخارج وزيادة الانفاق العسكري كما ان توجه القروض لسلع استهلاكية ومشروعات غير منتجة كان له دوراً بارزاً في تفاقم الديون الخارجية (بن العقلا، 1999: 8) ومن الأسباب الداخلية للجوء للدين الخارجي هي؟

❖ ضعف المدخرات المحلية: تعاني معظم البلدان النامية من انخفاض المدخرات المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، وبما ان البلدان النامية تتبنى برامج تنموية كبيرة فقد كان من الضروري ان تحدث فجوة موارد محلية ولتغطية تلك الفجوة اضطرت هذه البلدان إلى اللجوء الى الاقتراض الخارجي، ولا شك ان هذه القروض تساهم في حل مشكلة ضعف الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية لا سيما ان الاقتراض الخارجي يعتبر أسهل الاختيارات المتاحة اما هذه البلدان لتحقيق أهدافها الاقتصادية (داود، 2009: 23).

- ❖ الإسراع في التنمية: تعد البلدان النامية الأكثر فقراً ضمن الاقتصادات العالمية، فالمدخرات المحلية غير كافية لتسريع عملية التنمية ولكن بعد الاستقلال السياسي وبهدف نقل المجتمع من مرحلة التخلف الى مرحلة الرقي، سعت هذه البلدان الى الانغمار في مجال التصنيع وزيادة الأهمية بالقطاع الصناعي من بين قطاعات الاقتصاد المحلي، فحصل نمو سريع في استثمارات القطاع العام، لكن هذه الاستثمارات توجهت نحو مشاريع لإنتاج سلع كالمالية وغير ضرورية وبالتالي هذه المشاريع لم تحقق عوائد مرتفعة (حربي، 1988: 53) كما وإن الاعتماد على أسلوب تكثيف راس المال أو التوجه نحو الصناعات الثقيلة أدى الى الاستمرار في الاعتماد على الخارج لاستيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة، نظراً لعدم كفاية الموارد المالية المحلية مضافاً إليها طموحات البلدان النامية في تحقيق عملية التنمية، الأمر الذي أدى بها للبحث عن مصادر خارجية للتمويل، أدت الى تفاقم تكاليف الاقتراض في الاجل الطويل ومن ثم استفحال مشكلة الديون الخارجية (السيد علي، 1991: 13) وبعد إن كانت أكثر القروض المعدة لعملية التنمية هي من مصادر رسمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فإن عقد السبعينات شهد أشتراك البنوك التجارية بتقديم القروض الموجهة لعملية التنمية في البلدان النامية (Beth V., 1991: 351).
- ❖ العجز المستمر في الموازنة العامة: يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تفاقم أزمة الديون الخارجية، ويعرف العجز في الموازنة العامة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ويعود سبب هذا العجز الى النفقات الحكومية الكبيرة والمتزايدة من جهة، وعجز الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، مما يسبب عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة المدينة، وتلجأ بعض الدول المدينة الى سياسة التمويل بالعجز مما يؤدي الى تزايد توسع الدين العام الداخلي ويلعب الجهاز المصرفي في هذه الدول دوراً رئيسياً في هذا التمويل المحلي، مما يؤدي الى زيادة السيولة المحلية ومن ثم ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتعتمد هذه الدول على الاقتراض المحلي والذي يعني التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح (سياسة نقدية توسعية) في تغطية جزء من النفقات العامة، وهذا في النهاية سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وتفاقم معدلات التضخم، اما الجزء الاخر من العجز فإنه يُمول عن طريق الديون الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى تزايد نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي، وتزايد أعباء خدمة الديون وتبعية هذه الدولة اقتصادياً إلى الدول الدائنة (ابو شرار، 2010: 214).
- ❖ سوء ادارة وتوظيف الديون: كانت هناك مبالغة واضحة في اللجوء الى الدين الخارجي في سبعينات القرن الماضي لهدف تنفيذ مشروعات طموحة يتم من خلالها سداد خدمات هذه الديون الا إن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتحولها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية وبالعكس أدى الى فشل الكثير من المشروعات، وقد اقترنت عمليات الاقتراض في أغلب الاحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي فضلاً عن فساد الحكومات التي كثيراً ما تقترض لرفع المستوى المعيشي لشعبها بشكل مصطنع وغير مستدام بغية لشراء ولاء شعوبها (طاحون، 2002: 35) ويمكن ان تكون الديون الخارجية غير مرهقة إذا ما استثمرت ووظفت في مشاريع تُدر عائداً يفوق سعر الفائدة، الا إن استيراد السلع الاستهلاكية والكالمية إضافة الى استخدام الاموال المقترضة لتسديد ديون متراكمة جعلت من عملية الاقتراض خطراً يجب تجنبه، فزيادة الاستيرادات تعمل على تسريب جزء كبير من رؤوس الاموال الاجنبية التي كان بالإمكان الاستفادة منها في خدمة الدين الخارجي، لذا فإن سوء استخدام الأموال المقترضة وارتفاع تكاليف خدمة الدين العام الخارجي

المتمثلة بالفوائد والأقساط تُوقع البلد في فخ المديونية، كما وان البلدان النامية تفتقر لمعايير وضوابط متابعة تطور الديون الخارجية لها، فأغلب البلدان النامية قد لا تستطيع توفير أرقام حقيقية عن إجمالي ديونها الخارجية وإن معظم هذه الأرقام هي تقديرية أو معطاة من الجهات الدائنة (البان، 2000: 1-2).

**ب. الأسباب الخارجية للدين العام الخارجي:** هناك العديد من العوامل الخارجية التي ساهمت في لجوء بعض الدول للدين العام الخارجي كارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية في الأسواق المالية الدولية والتقلبات في أسعار المواد الخام (النفط) وأثار الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية خلال السبعينيات وتدهور شروط التبادل التجاري وغيرها (ابو شعبان، 2016: 41) ويمكن إيجاز الأسباب الخارجية للدين العام الخارجي كما يأتي؟

❖ التغيرات في اسعار النفط العالمية: أن التغيرات في اسعار النفط كانت لها أثراً سلبية على أغلب البلدان النامية، حيث أن ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات من القرن الماضي انعكس على زيادة الأنفاق في العديد من البلدان النامية المصدرة للنفط، وفي نفس الوقت زيادة أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدولة الصناعية للبلدان النامية (عبيد، 2015: 61) ألا أن هذا الأمر لا يعني أنه أدى الى تحسين موقف الدين الخارجي بالنسبة للدول النفطية المدينة ومن بين هذه الدول المكسيك البلد النفطي ذات الديون الخارجية الثقيلة حيث بلغت ديونها عام (1988) ما يعادل (151) مليار دولار، حيث اقترضت المكسيك مبالغ ضخمة من أجل تطوير وتنمية الإنتاج النفطي فيها، غير أن التقلبات في اسعار النفط أدت الى تغير كبير في علاقات القوى الاقتصادية الدولية والذي كان له أثر مهم في تقليل الفوائض النقدية وانخفاض إنسيابيتها الى أسواق النقد الدولي عندما انخفضت أسعار النفط مما أثر في أزمة الديون الخارجية التي أضعفت من قدرة البلدان النفطية المدينة على الوفاء بأعباء ديونها، خصوصاً وأن النفط يشكل نسبة كبيرة من صادرات هذه البلدان، أن نقص العملات الأجنبية هو أبرز الأسباب الرئيسية في استمرار عجز موازيين مدفوعات هذه البلدان (philippe, 1997: 540) كما وإن انخفاض أسعار النفط أدى الى تراجع حجم التجارة العالمية بدرجة كبيرة عام (2009) حينما بلغت (14.4%) إذ كان لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية أثر بالغ في تخفيض فاتورة الاستيرادات مما أدى الى تحسن الحساب الجاري وبالمقابل انخفاض الطلب في الدول المتقدمة أدى الى تراجع حجم الصادرات للبلدان النامية (العوران، 2012: 33) وهكذا أصبحت هناك حلقة تراكمية أمام هذه البلدان تتمثل في عجز ميزان المدفوعات الأمر الذي يتطلب الاستمرار في الاقتراض وتفاقم أعباء خدمة الديون الخارجية.

❖ آثار الركود التضخمي: كان لأثر الركود التضخمي السائد في أغلب الدول الرأسمالية دوراً بارزاً في تفاقم الديون الخارجية للبلدان النامية التي عانت من عجز واضح في الميزان التجاري، وذلك بسبب انخفاض مستوى الطلب على صادراتها، حيث كان للتضخم والبطالة الحاصلة في الدول المتقدمة دوراً بارزاً في تراجع النمو الاقتصادي للبلدان النامية، كما وإن انخفاض مستوى الاستثمار العالمي وتراكم السيولة المالية لدى المصارف العالمية بسبب الصدمتين النفطيتين أدت الى توفير سيولة مالية كبيرة يقابلها شحة كبيرة لدى البلدان النامية بسبب الصعوبات الاقتصادية الدولية (عبد العزيز، 2002: 41) حيث يُشير تقرير البنك الدولي إلى انخفاض التدفقات الاستثمارية للبلدان النامية الى حوالي (600) مليار دولار عام (2009) بعد إن وصلت إلى مستويات قياسية بلغت (1.1) ترليون دولار في عام (2007) وهو ما انعكس على تراجع حركة

النشاط الاقتصادي (العوران، 2012: 33) ولتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كان لابد من اللجوء الى الاقتراض الخارجي.

❖ تدهور شروط التبادل التجاري: يقصد به انخفاض القدرة الشرائية لصادرات الدول النامية مقارنة مع استيراداتها من الدول المتقدمة والذي يعتبر أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة الدين الخارجي فالتبادل اللا متكافئ بين الاقتصاد الرأسمالي وبين الدول النامية كان أحد أهم الأساليب التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في نهب واستنزاف الفائض الاقتصادي من أموال الدول النامية، إذ أن ظاهرة تقسيم العمل الدولي والتخصص قد أدت الى تخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية والمواد الخام ذات الاسعار المنخفضة واستيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا المتطورة بأسعار مرتفعة من الدول الرأسمالية، حيث إن انخفاض أسعار الصادرات التي تصدرها الدول النامية مقارنة بأسعار السلع التي تستوردها أنعكس بشكل سلبي على ميزان مدفوعات هذه الدول ومن ثم زيادة الطلب على التحويل الخارجي وما نتج عنه من أعباء خدمة الدين وذلك نتيجة لانخفاض النقد الأجنبي لدى البلدان النامية بشكل كبير وكذلك انخفاض في انتقال رؤوس الاموال الأجنبية الى الداخل فكانت هناك خسائر كبيرة لحقت بالدول النامية بسبب تلك الظاهرة (ظاهرة التبادل اللا متكافئ) (زكي، 1987: 101) الأمر الذي أثر على الميزان التجاري وتسبب بعجز في ميزان مدفوعات تلك الدول مما اضطرها الى الاستدانة الخارجية ومن ثم تزايد حجم تلك الديون وأعبائها.

❖ أثر تزايد عبء الديون الخارجية على القدرة الذاتية على الاستيراد: يقصد بها مدى كفاية الموارد المتاحة من النقد الأجنبي الذي تحصل عليه المصادر المحلية المختلفة مع استبعاد القروض والتحويلات الخارجية في تمويل استيراداتها المختلفة، وهناك علاقة وثيقة بين حجم الناتج المحلي وبين الاستيرادات في أي اقتصاد قومي وهذه العلاقة يعكسها الميل الحدي للاستيراد، وإن التغير الذي يحدث في هذا الناتج يرتبط بحدوث أي تغير يحصل في حجم الاستيرادات، وتوجد أيضاً علاقة بين مستوى الاستيرادات ومستوى النشاط الاقتصادي وإن تزايد المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية يؤثر على القدرة الذاتية لها (جاسم وسلمان، 2019: 151).

4. **مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي:** حُدد سقف المديونية من قبل المؤسسات المالية الدولية والذي تم الاتفاق عليه من قبل دول الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة (ماستريخت) في هولندا عام (1992) بأن لا تتجاوز النسبة (60%) لقيمة الدين الخارجي بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى ذلك فإن العجز السنوي للموازنة يجب ان لا يزيد عن (3%) من (GDP)، بينما حددت المنظمة الدولية لتخفيف عبء الديون (Debt Relief international) النسبة ما بين (20-25%) أما صندوق النقد الدولي فإنه حدد النسبة ما بين (25-30%) (أبو مدللة والعجلة، 2013: 283) وكلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يعني أن الدولة تقوم بتحويل جزء كبير من ناتجها المحلي الاجمالي الى الدول الدائنة من أجل تسديد ديونها ففي حالة اتجاه الدين العام الخارجي الى التزايد فإن درجة المخاطرة تزداد، حيث أن جزءاً كبيراً من الدين العام الخارجي يُمول لتغطية نفقات جارية في الموازنة العامة، فلو كان الدين يستخدم في تمويل مشاريع استثمارية تُدر عائداً يغطي أقساط الدين فلا توجد هناك اي خطورة حتى لو كان حجمه اكبر من ذلك، غير أن التوسع المستمر في حجم الدين قد يؤدي الى زيادة في تكلفة الدين نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم زيادة في حجم الضرائب تدريجياً من أجل تسديد الدين الأمر الذي يلحق

ضرراً بالاقتصاد وهنا يمكن القول أن نمو الدين العام الخارجي معناه زيادة في مدفوعاته إذ أن هذه الزيادة تصبح مشكلة خطيرة للغاية في حالة ثبات الدخل القومي الأمر الذي ينتج عنه زيادة دائمة في عبء الدين، فإذا كان نمو الدين الخارجي بنسبة أقل من نمو الدخل القومي يكون الأمر إيجابياً وتقل الخطورة، وبمعنى آخر إذا زاد الدخل القومي بمعدل ثابت نسبياً سوف تسفر الزيادة في مدفوعات الدين عند نسبة صغيرة من الدخل القومي، ونستنتج من ذلك بأن عبء الدين الخارجي هو معكوس معدل نمو الدخل القومي وحتى يكون عبء الدين خفيفاً يجب أن يتزايد الدخل بسرعة معينة وأن مشكلة عبء الدين في حقيقة الأمر ماهي الا مشكلة النمو في حجم الدخل القومي (داود، 2009: 41) وإن مسألة تحديد الحد الحقيقي للأمان هي مسألة محلية بحته تحددها كل دولة وفقاً لخصائصها وظروفها الاقتصادية وتوقعاتها المستقبلية ومثال ذلك حول حجم الديون لدولة اليابان والذي بلغ وفقاً لبيانات عام (2017) حوالي (234.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في حين إنه يبلغ في إسبانيا حوالي (99.6%) وعلى الرغم من ذلك فإن المخاوف المحلية والدولية بشأن تبعات الديون على الاقتصاد الإسباني أعلى بكثير من حالتها للاقتصاد الياباني، وذلك للتباين الشديد بين بنية اقتصاد الدولتين واختلاف الخصائص المالية والاقتصادية لكل منها، لذلك فإن حد الأمان وفقاً للمعايير الدولية يبقى مجرد خط وهمي لتوصيف وضع الدين ووسيلة فقيرة للتعبير عن قدرة الدولة على السداد (أبو حطب، 2017).

##### 5. الآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي في مرحلة الانفاق والتسديد: سوف نتطرق الى آثار الدين

العام الخارجي في مرحلة الانفاق والسداد مع الجوانب السلبية والايجابية التي يخلفها.

أ. الآثار الاقتصادية المترتبة على انفاق الديون الخارجية داخل الدولة: في حالة حصول الدولة على قرض من الخارج وقيامها بأنفاقه في الداخل فإن التضخم الذي ينشأ عن ذلك يكون أمر حتمي ويمثل حالة طبيعية، لان إصدار القرض في الخارج لا يترتب عليه امتصاص شيء من القوة الشرائية في الدولة المدينة، حيث تقوم الدولة هنا باستخدام القوة الشرائية التي حصلت عليها من القرض الخارجي في منافسة الأفراد على السلع والخدمات، ويشد هذا التنافس مما يؤدي الى زيادة الانتاج الداخلي وارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي استبعاد جزء من الطلب الفعلي في السوق المحلي بما يكفي الدولة لسد احتياجاتها وفقاً للظروف السائدة في البلد (الجنابي، 2014: 95) وتختلف الآثار الاقتصادية للديون الخارجية تبعاً لطريقة استخدامها، فإذا استخدمت الدولة حصيلة الديون في استيراد سلع استهلاكية دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية لهذه الدولة تكون هناك آثار سلبية تتمثل في تحمل عبء سداد أقساط وفوائد هذه الديون وبالعملة الأجنبية، كما وإنه في حال قيام الدولة بإنفاق الديون الخارجية على مشاريع تنموية دون ان يتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية سليمة لها سوف تؤدي هذه المشاريع وبعد تنفيذها الى خسائر كبيرة للدولة المدينة، وبالتالي تتحمل هذه الدولة عبء تسديد أقساط وفوائد الديون الخارجية فضلاً عن خسائر هذه المشاريع، أما في حالة قيام الدولة المدينة بإنفاق الدين الخارجي في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتمويل مشاريع أجريت لها دراسات جدوى اقتصادية سليمة فإن ذلك يؤدي الى تراكم رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي الى زيادة في مستوى الدخل القومي، كما ويمكن إنتاج سلع كانت تستورد في السابق قبل إنشاء هذه المشاريع ويمكن أن يوجه جزء أو كل إنتاج هذه المشاريع لغرض التصدير مما يوفر عائداً وبالعملة الأجنبية يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات في هذه الدولة (طاقة والعزاوي، 2010: 160).

ب. الآثار الاقتصادية لسداد خدمة الديون الخارجية (استهلاك الديون الخارجية): هنا يتطلب من الدولة المزيد من المبالغ النقدية الخاصة باستهلاك ديونها الخارجية، مما يترتب على ذلك زيادة العبء الضريبي وتحويل هذه الحصيلة الى الخارج هذا من جانب، ومن جانب آخر التأثير في ميزان المدفوعات نتيجة تسديد مبلغ وفوائد الديون الخارجية وبالعملات الأجنبية مما يؤدي في النهاية الى انتقال جزء من الثروة القومية الى الخارج، ويترتب على هذا الانتقال آثاراً انكماشية كبيرة حيث يتطلب اقتطاع جزءاً من القوة الشرائية الداخلية وتصديرها إلى الخارج على شكل عملات أجنبية مما يؤدي الى عجز في ميزان مدفوعات الدولة المدينة (زغلول والحمود، 2002: 441) وحتى يعود ميزان المدفوعات للتوازن ينبغي أن تكون الصادرات أكبر من الاستيرادات حتى يتم مواجهة أصل الدين وفوائده، والجدير بالذكر إن خدمة الدين العام الخارجي تتطلب توجيه حصيلة الديون نحو إنشاء وتوسيع الصناعات التصديرية، حيث تعمل هذه الصناعات على تسديد أصل الدين وفوائده، وبمعنى آخر توظيف مبلغ الديون الخارجية لأغراض استثمارية في بناء مشاريع تنموية وبنى تحتية والتي بدورها تساهم في زيادة مستوى الإنتاج السلعي المصدر الى الخارج وانخفاض مستوى الاستيرادات الاستهلاكية، وهذا الأمر يجعل ميزان المدفوعات في صالح الدولة المدينة من خلال زيادة العملات الأجنبية المتاحة لها، التي تُساهم في سداد خدمة الديون الخارجية بشكل جيد وبدون آثار سلبية على الاقتصاد الكلي للدولة المدينة (العامري، الحلو، 2020: 107).

#### 6. الآثار السلبية للدين العام الخارجي:

أ. ازدياد عجز الموازنة العامة: إن زيادة نسبة خدمة الدين العام الخارجي تؤدي بدورها الى المزيد من العجز في الموازنة العامة بسبب غياب ترشيد الانفاق الاستهلاكي الذي يسوده طابع التبذير ولا سيما على السلع الكمالية وغير الضرورية فضلاً عن الرواتب الضخمة لكبار الموظفين والفساد المالي الذي بدوره يؤدي الى انخفاض الموارد المالية للدولة وتفاقم العجز في الموازنة العامة.

ب. ازدياد عجز ميزان المدفوعات: حيث إن الاقتراض الخارجي يُساهم في البداية الى زيادة الاستثمار الاجمالي وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ويكون أثره إيجابياً على ميزان المدفوعات، ولكن عندما تصل نسبة المديونية الخارجية الى مستوى حرج نتيجة عدم الاقتراض المخطط له مما يؤدي الى زيادة مدفوعات خدماتها المسببة للعجز في الميزان الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (مدفوعات الاقساط) وهكذا بعد ان كان الاقتراض لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، أصبح الإفراط فيه عاملاً مسبباً لهذا العجز.

ج. التأثير السلبي للقدرة على الاستيراد: حيث إن إمكانية الاقتصاد القومي على الاستيراد متغير مهم تعتمد عليه مستويات الاستهلاك والانتاج والاستثمار وإن تعرض هذه القدرة للضعف تؤدي الى نتائج سلبية على الاقتصاد من خلال عدم قدرة الدولة للاستمرار في استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

د. التأثير على الاحتياطيات الأجنبية: إن تزايد نسبة الديون الخارجية بالإضافة الى تفاقم العجز في الحساب الجاري والتجاري، يؤدي الى عجز كلي في ميزان المدفوعات مما يضطر الحكومة إلى استخدام الجزء الاخير من الاحتياطيات الاجنبية لخدمة عبء الديون الخارجية (المولى، 1977: 218).

هـ. **التبعية الاقتصادية والسياسية:** يعتبر الدين الخارجي مصدر تمويل مهم ولكن المبالغة في اللجوء إليه تولد أثراً سلبية خصوصاً إذا لم تُحسن الدولة المدينة استخدامه، بل يسمح للدول الدائنة للتدخل في الشؤون الداخلية وتعميق التبعية الاقتصادية والسياسية للدولة المدينة (القيسي، 2015: 74) إذ إن قروض الأجانب تعتبر سلاحاً في أيدي بلدانهم تستخدمه في التوسع الاستعماري والسيطرة على الدولة المدينة مما يشكل خطراً يهدد الكيان السياسي للدولة المقترضة (مراد، 2011: 242).

7. **الآثار الإيجابية للدين العام الخارجي:** يُمكن أن تكون للديون الخارجية أثراً إيجابية إذا ما وظفت بالشكل السليم والمخطط له من خلال إتباع ما يلي؟

أ. ضرورة استخدام حصيلة الديون الخارجية في إقامة مشاريع إنتاجية وحيوية بما يسمح بزيادة الدخل القومي، واقتطاع جزء من هذه الزيادة لسداد خدمة الديون الخارجية.

ب. أن تستخدم حصيلة الديون الخارجية في تمويل المشاريع التي يكون لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات نظراً لأن خدمة هذه الديون يتم سدادها بالعملة الأجنبية، لذلك يفضل إقامة مشاريع تنتج سلعاً لغرض التصدير حتى تزداد قدرة الاقتصاد القومي على أعباء خدمة هذه الديون.

ج. إذا تم إنفاق حصيلة الديون الخارجية على الخدمات الصحية والتعليمية أو منح إعانات اقتصادية للمشروعات العامة والخاصة فإنها ستحدث أثراً إيجابية تتمثل في زيادة إنتاجية العمال والحد من ظاهرة البطالة، أما في ما يتعلق بالنتائج القومي فإن عملية الاقتراض الخارجي تكون ذات أثر توسعي على النشاط الاقتصادي لأنها تمثل زيادة وإضافة حقيقية في القوة الشرائية الموجودة في الاقتصاد القومي، فعندما يتم إيداع حصيلة القروض الأجنبية لدى البنك المركزي فإن الأخير يتمكن من زيادة إصداره للنقد المتداول استناداً إلى زيادة ودائعه من العملات الأجنبية ومن ثم إيداع حصيلة هذه القروض لدى البنوك التجارية التي تستطيع بدورها التوسع في منح الائتمان المصرفي للأفراد والمستثمرين (عبد الحميد، 2005: 298).

### المحور الثالث: واقع الدين العام الخارجي ومؤشراته في العراق

لم يكن العراق سابقاً مصنفاً ضمن الدول المدينة إذ أن عملية التمويل للعراق كانت تتم وفق اتفاقيات ما بين العراق والدول الدائنة، وأن عملية تسديد المتراكم من عائدات النفط قد اتاح للعراق أن يتمتع بمكانة اقتصادية مرموقة وأن يحصل على ثقة المؤسسات الدولية في منح الائتمانات والتسهيلات المصرفية دون خشية من عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تسديد ما بذمته من ديون، إذ كان العراق يعد من الدول النامية الغنية بفعل الثروات الطبيعية والطاقات البشرية التي كان يمتلكها، الأمر الذي جعل العراق يمتلك فائض مالي قدر بحوالي (30) مليار دولار قبل عام (1979) فضلاً عما كان يمتلكه من احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية والذهب، ومما ذكر يمكن القول أن ظاهرة الدين العام الخارجي العراقي قد برزت بشكل كبير منذ ثمانينيات القرن الماضي وأستمر إلى يومنا هذا، ولأهمية هذا الموضوع سيتم تحليل تطور الدين العام الخارجي في العراق.

الجدول (1): تطور الدين العام الخارجي للعراق للمدة (2004-2019) (مليون)

السنوات	اجمالي الدين العام الخارجي (مليون دولار) (1)	سعر صرف الدولار (سعر النافذة) (2)	اجمالي الدين العام الخارجي (مليون دينار) (3)	معدل التغير السنوي (%) (4)
2004	88788	1460	129630480	-
2005	71280	1474	105066720	-18.94
2006	58532	1391	81418012	-22.50
2007	59252	1217	72109684	-11.43
2008	46637	1172	54658564	-24.20
2009	45015	1170	52667550	-3.64
2010	47519	1170	55597230	5.56
2011	45159	1170	52836030	-4.96
2012	44199	1166	51536034	-2.46
2013	42803	1166	49908298	-3.15
2014	43204	1166	50375864	0.93
2015	44533	1182	52638006	4.49
2016	44192	1182	52234944	-0.76
2017	61785	1184	73153440	40.04
2018	41138	1182	48625116	-33.52
2019	48975	1182	57888450	19.05

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

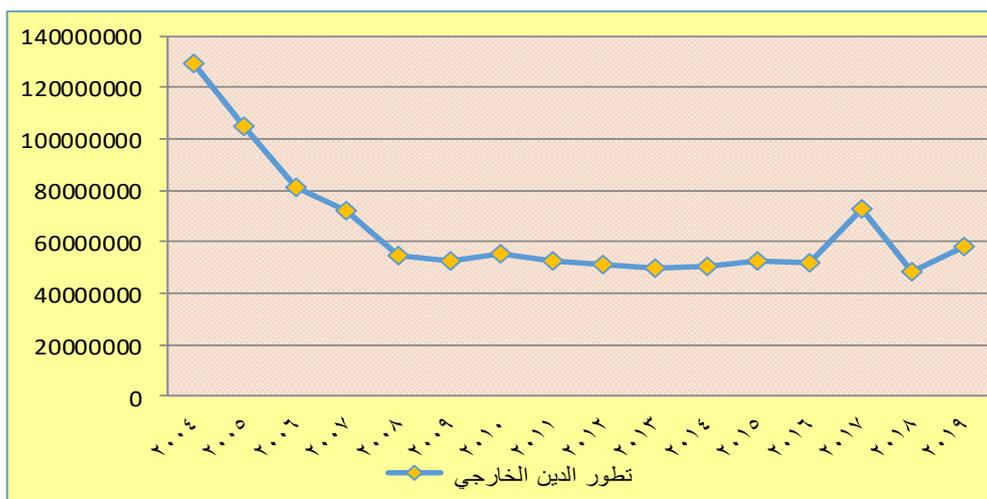
- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام، للسنوات (2004-2019).

- البنك المركزي العراقي، للسنوات (2004-2019).

- معدل التغير السنوي =  $\frac{\text{قيمة السنة الحالية} - \text{قيمة السنة السابقة}}{\text{قيمة السنة السابقة}} * 100$

1. تطور حجم الدين العام الخارجي في العراق: نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) أن الدين العام الخارجي العراقي قد تطور بشكل ملحوظ وكان مرتفعاً خلال السنة الأولى من الدراسة نتيجة لتراكم الديون وفوائدها حيث بلغ الدين الخارجي (129630480) مليون دينار عام (2004) لكنه أخذ بالانخفاض بعد عام (2004) واستمر هذا التراجع في مقدار الدين العام الخارجي ليبلغ (52667550) مليون دينار عام (2009) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ نحو (3.64%) مقارنةً بعام (2004) وإن سبب هذا الانخفاض يرجع الى رفع العقوبات الدولية عن العراق (الحصار الاقتصادي) وتحرر العراق من العقوبات والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام (2003) فضلاً عن تطبيق اتفاقية باريس التي تم بموجبها إطفاء (80%) من ديون العراق الخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة صادرات العراق من النفط الخام وارتفاع أسعاره مما أدى الى زيادة

الإيرادات النفطية وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة وزيادة الاحتياطيات الأجنبية الأمر الذي مكن الحكومة من تسديد ديونها وانخفاض مقدار الدين الخارجي وانخفاض أعباء خدمة الدين الخارجي المتمثلة في الأقساط والفوائد، ونلاحظ ارتفاع حجم الدين الخارجي خلال عام (2010) حيث بلغ (55597230) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (5.56%) وذلك بسبب زيادة القروض الجديدة لتمويل عجز الموازنة الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي، فضلاً عن قروض تمويل وزارة الكهرباء، أما خلال المدة (2011-2013) فقد شهد إجمالي الدين الخارجي انخفاض بلغ (52836030) مليون دينار عام (2011) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (4.96%) واستمر الدين الخارجي بالانخفاض حيث بلغ عام (2013) نحو (49908298) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (3.15%) والسبب في هذا الانخفاض هو ارتفاع أسعار النفط، أما في ما يتعلق بالمدة (2014-2017) نلاحظ ان مقدار الدين الخارجي أخذ بالارتفاع حيث بلغ عام (2014) نحو (50375864) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.93%) وأستمر الارتفاع بمقدار الدين الخارجي حتى بلغ عام (2017) حوالي (73153440) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره (40.04%) وان سبب زيادة الدين الخارجي في هذه السنوات هو تعرض العراق الى صدمتين عام (2014) هما تعرض العراق للاحتلال من قبل التنظيمات الارهابية، وانخفاض أسعار النفط، وارتفاع مقدار القروض الخارجية لتغطية النفقات العسكرية اللازمة لعملية تحرير البلد، كما وان انخفاض الإيرادات المالية بسبب خروج أكثر من ثلث مساحة العراق عن سيطرة الحكومة وما تبعها من عمليات تحرير وإعادة بناء المناطق المحررة بسبب تضرر البنى التحتية وشبكات الماء والكهرباء وغيرها، كانت لها دوراً بارزاً في اللجوء مرة أخرى للاقتراض الخارجي، كل هذه العوامل أدت الى زيادة مقدار الديون الخارجية في عام (2017) عندما بلغت الديون الخارجية (73153440) مليون دينار، وفي عام (2018) شهد الدين العام الخارجي انخفاضاً واضحاً حين ما بلغ (48625116) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (33.52%) وذلك بسبب زيادة أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية، أما في عام (2019) فإن الدين الخارجي عاود الى الارتفاع مجدداً حيث بلغ (57888450) وبمعدل تغير سنوي مقداره (19.05%) وذلك بسبب زيادة النفقات العامة نتيجة ارتفاع خدمة الديون، وتشير مصادر من داخل البنك المركزي العراقي إنه بالرغم من تحقيق إلغاء وتخفيضات في بعض الديون الا إنها ما زالت تشكل عائقاً أمام إعادة اعمار العراق لكون الاقتصاد العراقي مازال يعاني من تراكمات حجم الديون السابقة مما انعكس على ارتفاع مستمر في معدلات الفقر والبطالة وعدم اعادة التأهيل للبنى التحتية ومشاريع التنمية بسبب الالتزامات المتعلقة بتسديد القروض المتراكمة، مما يتطلب مناشدة الدول الدائنة للعراق بشطب ديونها واعتبارها مساهمة من قبل هذه الدول في إعادة بناء العراق (حسن، 2010: 61) كون معظم هذه الديون هي ديون كريمة والتي يفترض إلغائها لأنها وظفت في تمويل الحروب بدلاً من استخدامها في تمويل مشاريع استثمارية والتي تصب في صالح الاقتصاد العراقي، والشكل البياني (1) يوضح تطور الدين الخارجي في العراق للمدة (2004-2019).



الشكل (1): تطور الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2019-2004).

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2. نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية): يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يُعبّر عن القوة الاقتصادية للبلد، كونه يمثل مجموع القيم للسلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل البلد خلال مدة زمنية معينة وعادةً ما تكون سنة، إن نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي تعتبر من المقاييس المعتمد عليها في معرفة مدى الخطورة والأمان من عمليات الاقتراض، إذ يُبين الى حد ما نصيب الأجانب من الناتج المحلي الاجمالي، وحُدّدت نسبة الديون بأن لا تتجاوز (60%) من الناتج المحلي الاجمالي حتى تكون في حدود الأمان، إذ ان هذه النسبة تسمى (بسقف المديونية) وهو معيار معتمد لدى المؤسسات المالية الدولية وتم الاتفاق عليه بين دول الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت في عام (1992) أما اذا تجاوزت النسبة المحددة فإنها تشير الى وجود مخاطر من عملية الاقتراض مما ينعكس سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية، ومن خلال بيانات الجدول المرقم (2) نلاحظ ان مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وبالأسعار الجارية في العراق خلال السنوات الاولى من الدراسة كانت مرتفعة جداً وتندّر بخطورة كبيرة بسبب تراكم الديون قبل عام (2003)، حيث بلغت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (243.50%) في عام (2004) كأعلى نسبة خلال مدة الدراسة، كما وبلغت (142.88%) عام (2005) لكن هذه النسبة بدأت تتخفّف تدريجياً بعد ذلك حيث بلغت في عام (2008) نحو (34.80%) قبل ان ترتفع هذه النسبة في عام (2009) حين ما بلغت (40.31%) بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة، وانخفضت نسبة الدين الخارجي بعد ذلك وبلغت (34.30%) في عام (2010) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى بلغت (18.91%) في عام (2014) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى خروج العراق من القيود والعقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليه من جهة، وارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية التي تستخدمها الحكومة في سداد ديونها مما أدى الى زيادة قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه الدول الدائنة، فضلاً عن إجراء عدة مفاوضات مع الدول الدائنة من أجل إطفاء او تخفيض جزء من ديونها تجاه العراق، حيث ساهمت هذه المفاوضات بقيام بعض الدول بإعفاء العراق من الديون

المستحقة عليه، الأمر الذي ساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي ما يتعلق بالسنوات (2015-2016) فكانت متقاربة فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي حيث وصلت الى (27.03%) عام (2015) وبلغت (26.52%) عام (2016) وارتفعت هذه النسبة لتبلغ (32.40%) عام (2017) وذلك بسبب زيادة الديون الخارجية لتغطية النفقات العسكرية وما صاحبها من عمليات تحرير للمناطق فضلاً عن إعادة إعمار البنى التحتية التي تضررت جراء الحرب وعمليات التخريب، وانخفضت هذه النسبة عندما بلغت (19.07%) عام (2018) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة اسعار النفط قبل ان تعاود الارتفاع وتبلغ (22.01%) عام (2019) بسبب ارتفاع الديون الخارجية لتغطية العجز في الموازنة العامة، والجدول (2) مع الشكل البياني (2) أيضاً يوضح هذه النسبة.

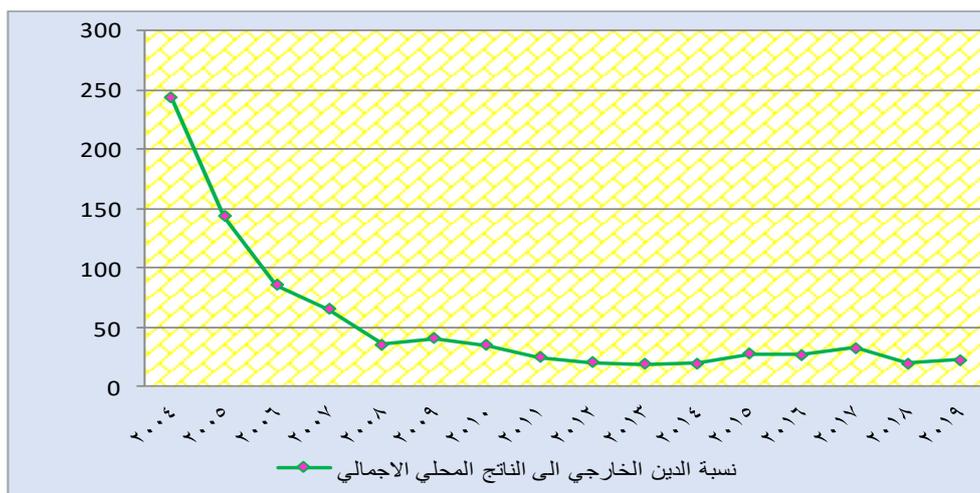
الجدول (2): إجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق (بالأسعار الجارية) للمدة 2004-2019 (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الدين الخارجي (1)	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) (2)	معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (%) (3)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) 2/1 (%) (4)
2004	129630480	53235358	-	243.50
2005	105066720	73533598	38.12	142.88
2006	81418012	95587954	29.99	85.17
2007	72109684	111455813	16.60	64.69
2008	54658564	157026061	40.88	34.80
2009	52667550	130643200	-16.80	40.31
2010	55597230	162064565	24.05	34.30
2011	52836030	217327107	34.09	24.31
2012	51536034	254225490	16.97	20.27
2013	49908298	273587529	7.61	18.24
2014	50375864	266332655	-2.65	18.91
2015	52638006	194680971	-26.90	27.03
2016	52234944	196924141	1.15	26.52
2017	73153440	225722375	14.62	32.40
2018	48625116	254870184	12.91	19.07
2019	57888450	262917150	3.15	22.01

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام، للسنوات (2004-2019)
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للسنوات (2004-2019)

$$\text{نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{اجمالي الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100.$$



الشكل (2): نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) في العراق (2004-2019).

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

3. مؤشر نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى الناتج المحلي الإجمالي GDP (عدا النفط): يُعد مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط) من المؤشرات المهمة لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) الذي يمثل مجموع القيم النهائية للسلع والخدمات (تامة الصنع) ما عدا النفط التي تُنتج داخل البلد خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، وتم اختيار هذا المؤشر ضمن الدراسة لقياس أثر الدين الخارجي على القطاعات الأخرى الساندة للنفط ومدى معدل نموها هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون القطاع النفطي يخضع لتقلبات وعوامل سياسية تساهم في تحديد أسعاره، فعندما ترتفع أسعار النفط تزداد الإيرادات والعكس صحيح فهو لا يعطي صورة واضحة عن مدى نسب الخطورة والأمان لمقدار الديون الخارجية وأعباءها.

الجدول (3): الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) للعراق (2004-2019) (مليون دينار)

السنوات	أجمالي الدين الخارجي (1)	الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) (2)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) (%) (3)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) 2/1 (%) (4)
2004	12963048	22379365	-	579.24
2005	10506672	31153813	39.20	337.25
2006	81418012	42736143	37.17	190.51
2007	72109684	52437718	22.70	137.51
2008	54658564	69859660	33.22	78.24
2009	52667550	74645152	6.85	70.55
2010	55597230	89159565	19.44	62.35
2011	52836030	10207068	14.48	51.76
2012	51536034	12523144	22.69	41.15

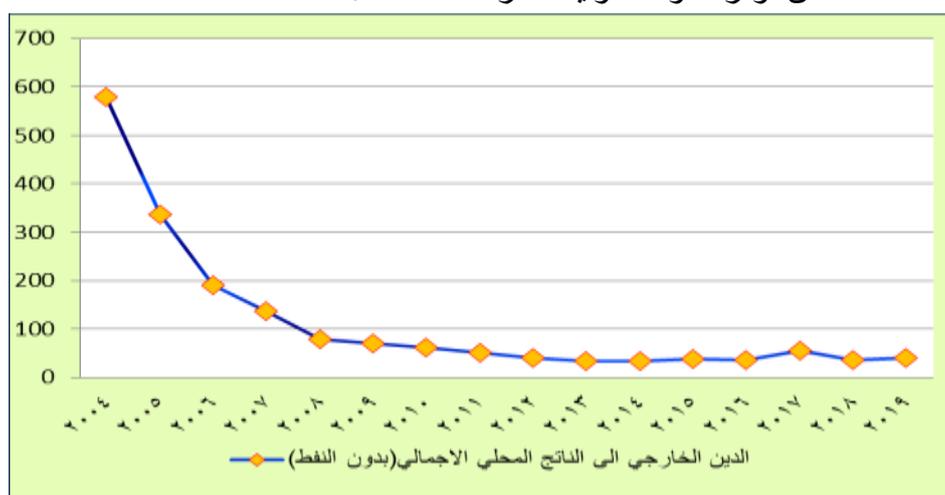
السنوات	أجمالي الدين الخارجي (1)	الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) (2)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) (%) (3)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) 2/1 (%) (4)
2013	49908298	14801363	18.19	33.71
2014	50375864	14948031	0.99	33.70
2015	52638006	13763178	-7.92	38.24
2016	52234944	14290455	3.83	36.55
2017	73153440	13300090	-6.93	55.00
2018	48625116	13320810	0.15	36.50
2019	57888450	14468330	8.61	40.01

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام، للسنوات (2019-2004).
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للسنوات (2019-2004).

من خلال بيانات الجدول (3) يتضح لنا بأن (GDP) عدا النفط كان منخفضاً في السنة الاولى من الدراسة حيث بلغ (22379365) مليون دينار عام (2004) نتيجة أحداث عام (2003) التي تعرض لها العراق من احتلال وتغيير للنظام السياسي وتدهور الأمن الداخلي للبلد، لكن (GDP) عدا النفط حقق ارتفاعاً متواصلاً خلال مدة الدراسة باستثناء عام (2015) عندما بلغ (137631783) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (-7.92%) مقارنةً بعام (2014) حيث وصل الى (149480319) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (0.99%) وأنخفض أيضاً ليصل الى (133000900) مليون دينار عام (2017) وبمعدل تغير سنوي مقداره (-6.93%) بعد ان انتعش في عام (2016) حيث بلغ (142904555) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (3.83%) ويعود سبب الانخفاض في (GDP) عدا النفط خلال هذه المدة بسبب تأثير حرب التصدي على الإرهاب وتدمير للبنى التحتية وتوقف أغلب المصانع عن الإنتاج فضلاً عن خروج أكثر من منفذ حدودي عن سيطرة الحكومة مما أدى الى انخفاض حصيلة الضرائب الكمركية والتي أثرت بشكل كبير في انخفاض (GDP) عدا النفط، وعن نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) فيتم الاستعانة به من أجل بيان ما يتم تحويله من إيرادات الدولة من النقد الأجنبي الى الدول الأخرى من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية ونلاحظ أن نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) كانت مرتفعة بشكل كبير في العراق خلال مدة الدراسة اذ وصلت هذه النسبة الى (579.24%) عام (2004) وهذا يدل على مدى الخطورة التي وصل اليها حجم الدين العام الخارجي في الاقتصاد العراقي حيث تجاوزت هذه النسبة الحدود الامنة والمقدرة بـ (60%) الى الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) مما يعني عدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته المالية، الا أنه من الملاحظ أن هذه النسبة اخذت بالانخفاض التدريجي بعد عام (2004) لكنها بقيت في مستوى الخطر حتى عام (2011) عندما بلغت (51.76%) وانخفضت لتبلغ أدنى مستوى لها ووصلت الى (33.70%) عام (2014) وارتفعت هذه النسبة لتصل (38.24%) عام (2015) وبقيت نسبة الدين الخارجي الى (GDP) (عدا النفط) متذبذبة خلال السنوات اللاحقة حين ما بلغت (36.55%) عام (2016) ثم ارتفعت لتبلغ (55.00%) في عام (2017) لتتخفف مرة أخرى عام

(2018) ولتصل الى (36.50%) قبل ان ترتفع في السنة الاخيرة للدراسة وبلغت (40%) عام (2019) وهذا يدل على ان نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) لا تزال قريبة من حدود الخطر، وان استقرار مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) دون (60%) يدل على أن نسبة الدين العام الخارجي الى (GDP) بدون النفط بقيت ضمن الحدود الآمنة، لكنها تنذر بخطورة كبيرة كونها قريبة جداً من مستوى الخطر، والشكل البياني (3) يوضح ذلك، لذا ينبغي على الحكومة العراقية القيام بتنمية القطاعات الساندة للنفط (الصناعي والزراعي) وتوجيه جزء من القروض الخارجية لتنمية هذه القطاعات الحيوية خصوصاً وان العراق لديه كافة الإمكانيات المتاحة من مساحات شاسعة ووفرة مياه ومناخ ملائم وايدي عاملة فضلاً عن توفر المواد الأولية اللازمة للصناعة.



الشكل (3): نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (عدا النفط) في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

### المحور الرابع: قياس العلاقة بين الدين العام الخارجي و (GDP عدا النفط) في العراق

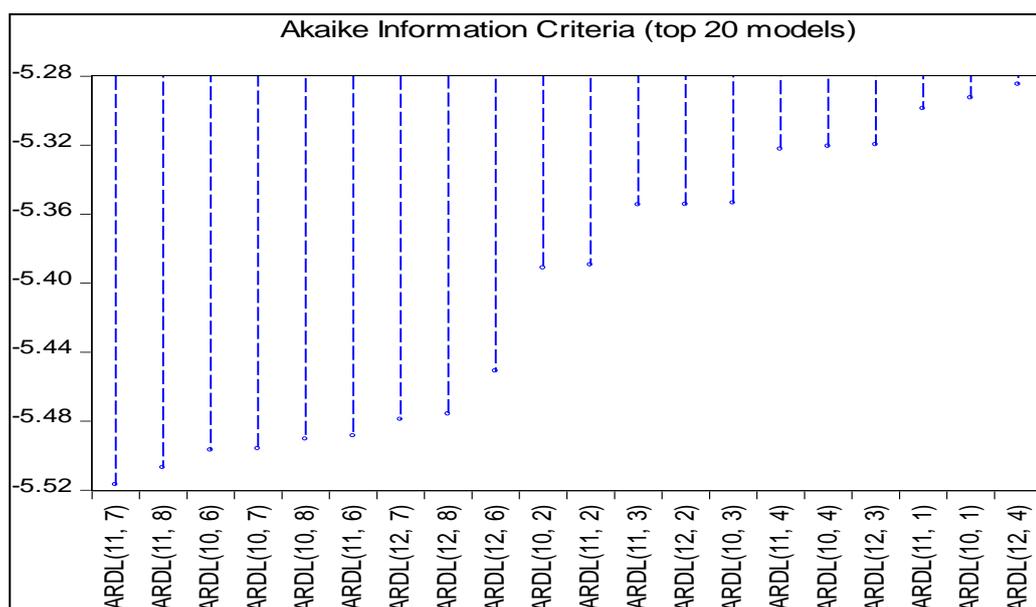
1. التقدير الأولي لنموذج ARDL علاقة الدين العام الخارجي GDP (عدا النفط): بعد التحقق من سكون السلسلة الزمنية ومعرفة درجة تكامل هذه السلسلة للمتغيرات الداخلة في البحث فإنه يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (4): نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للمتغير التابع GDP (عدا النفط)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DI(-1)	1.48966	0.168171	8.858028	0
DI(-2)	-0.29026	0.305554	-0.94993	0.3491
DI(-3)	-0.28757	0.217083	-1.32472	0.1944
DI(-4)	-1.5155	0.229183	-6.61263	0
DI(-5)	2.363349	0.386743	6.110897	0
DI(-6)	-0.48229	0.555876	-0.86763	0.3919

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DI(-7)	-0.46591	0.329106	-1.41569	0.1662
DI(-8)	-1.64541	0.305026	-5.39432	0
DI(-9)	2.697091	0.490514	5.498497	0
DI(-10)	-0.50252	0.66949	-0.7506	0.4582
DI(-11)	-0.50095	0.351357	-1.42575	0.1633
GDP	-0.32951	0.285966	-1.15226	0.2575
GDP(-1)	0.347778	0.527174	0.659702	0.514
GDP(-2)	-0.16165	0.534555	-0.30239	0.7643
GDP(-3)	0.134709	0.439711	0.306358	0.7613
GDP(-4)	0.673623	0.447079	1.506718	0.1414
GDP(-5)	-1.22018	0.563831	-2.16409	0.0378
GDP(-6)	0.060296	0.597595	0.100897	0.9202
GDP(-7)	0.449723	0.307171	1.464082	0.1526
C	1.457592	0.75987	1.918213	0.0638
R-squared	0.970149	Mean dependent var	7.744989	
Adjusted R-squared	0.952962	S.D. dependent var	0.060722	
S.E. of regression	0.013169	Akaike info criterion	-5.54091	
Sum squared resid	0.005723	Schwarz criterion	-4.79741	
Log likelihood	166.8342	Hannan-Quinn criter.	-5.255	
F-statistic	56.44739	Durbin-Watson stat	2.107271	
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).  
ويلاحظ من خلال الجدول (4) الذي يبين نتائج التقدير الأولى للنموذج أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.97) وهو أصغر من قيمة (Durbin-Watson stat) البالغة (2.10) أي أن النموذج خالي من مشكلة الانحدار الزائف، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المستخدم، أي إن المتغير المفسر (المستقل) تفسر المتغير التابع بنسبة أكثر من (97%)، في حين أن (3%) تدخل ضمن حد الخطأ كما ان قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (56.44) وهي معنوية عند مستوى أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في التقدير العلاقة الطويل الأجل والقصيرة الأجل، في حين أن معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared بلغ (0.95)، كما أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (7, 11) حسب معايير اختبار فترات الإبطاء (AIC) إذ يتم اختيار طول مدة الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير ويمكن النظر الى الملحق (1) والشكل (4) يبين ذلك حسب اختبار AIC.



الشكل (4): نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC) لمتغير GDP (بدون نفط)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

## 2. اختبار حدود العلاقة بين الدين العام الخارجي GDP (بدون نفط): من أجل اختبار مدى وجود

علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل المعبر عن الدين العام الخارجي والمتغير التابع GDP (عدا النفط)، يتم احتساب احصائية (F) فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأنا نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول (3-4) يبين نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين الدين العام الخارجي GDP

(بدون النفط)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.843929	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.50%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (3.84) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (10%) مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، لذا سيتم رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من

المتغير المستقل المفسر عن الدين العام الخارجي الى المتغير التابع GDP (عدا النفط)، ومن ثمَّ وجود علاقة تكامل مشترك بينهما عند مستوى دلالة (10%).

تحليل نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد إجراء اختبارات الإستقرارية والتأكد من درجة تكامل السلسلة الزمنية بالإضافة إلى التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DI(-1))	0.629972	0.149597	4.21113	0.0002
D(DI(-2))	0.339716	0.167506	2.028086	0.0507
D(DI(-3))	0.052142	0.10733	0.485814	0.6303
D(DI(-4))	-1.46336	0.16195	-9.03587	0
D(DI(-5))	0.899992	0.291839	3.083867	0.0041
D(DI(-6))	0.4177	0.277416	1.505681	0.1417
D(DI(-7))	-0.04821	0.108348	-0.44498	0.6592
D(DI(-8))	-1.69362	0.229162	-7.3905	0
D(DI(-9))	1.003468	0.356885	2.811742	0.0082
D(DI(-10))	0.500946	0.315635	1.587103	0.122
D(GDP)	-0.32951	0.252047	-1.30732	0.2001
D(GDP(-1))	0.063476	0.314548	0.2018	0.8413
D(GDP(-2))	-0.09817	0.297716	-0.32974	0.7437
D(GDP(-3))	0.03654	0.232711	0.157019	0.8762
D(GDP(-4))	0.710163	0.301513	2.355331	0.0246
D(GDP(-5))	-0.51002	0.342336	-1.48982	0.1458
D(GDP(-6))	-0.44972	0.294119	-1.52905	0.1358
CointEq(-1)	-0.14031	0.040121	-3.49724	0.0014
Cointeq = DI - (-0.3222*GDP + 10.3883)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.32217	0.220314	-1.46233	0.1531
C	10.38828	1.779559	5.837558	0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 9).  
وتشير نتائج الجدول (6) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.14031) وهي معنوية عند

مستوى احتمالية أقل من (1%) وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية اي تحقيق الشرط اللازم والكافي، مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل، أي وجود تكامل مشترك بين المتغير الداخل في البحث، ومن خلال نتائج الجدول (6) يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، أي إن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل، ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني، أي أن (0.14031%) من أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن.

ويلاحظ من خلال الجدول (6) أن هناك علاقة عكسية قصيرة الأجل بين الدين العام الخارجي وGDP (عدا النفط)، وفي الأجل الطويل أيضاً هناك علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي وGDP (عدا النفط) عند مستوى احتمالية معنوية أقل من (1%) وهذا ما يتطابق مع فرضية البحث ولكنه لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية ويرجع السبب في ذلك الى سوء توظيف الديون الخارجية واقتصار توزيعها على الانفاق الاستهلاكي وتغطية نفقات الحروب والنفقات التشغيلية، ولعدم توزيع مبالغ هذه الديون على الانفاق الاستثماري الذي بدوره يؤدي الى زيادة التشغيل التام لعناصر الانتاج.

#### 1. اختبار دقة نموذج ARDL للنتائج المحلي الإجمالي GDP (بدون نفط):

أولاً. اختبار التجانس للتباين (ARCH): من خلال الجدول (7) نلاحظ بعد اجراء اختبار (ARCH) على السلسلة الزمنية لمعرفة ما إذا كانت السلسلة تعاني من وجود مشكلة عدم التجانس أو لا، وبعد تطبيق الاختبار تبين ان قيمة الاحتمالية (0.9714) وهي أكبر من (10%) وقريبة من (1)، وهذا يعني أن النموذج معنوي وخالي من مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين. الجدول (7): نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.001297	Prob. F(1,50)	0.9714
Obs*R-squared	0.001349	Prob. Chi-Square (1)	0.9707

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).  
ثانياً. اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كالاتي:

#### الجدول (8): نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.612696	Prob. F(2,31)	0.5483
Obs*R-squared	2.01536	Prob. Chi-Square(2)	0.3651

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).  
بما ان نتائج الاختبارات اثبتت سلامة وجودة النموذج المستخدم وهذا ما يتبين من خلال احتمالية (F) المحنسة البالغة (0.5483) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند (1%) فهذا يعني معنوية النموذج.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً. الاستنتاجات:

1. انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP عدا النفط) في العراق مع تزايد مستوى الدين العام الخارجي نتيجة عدم توجيه مبالغ هذه الديون نحو التنمية الاقتصادية وعدم استثمارها في مشاريع إنتاجية وتنموية مما تسبب في وجود تناسب عكسي، أي زيادة نمو الديون الخارجية بنسبة أكبر من الزيادة في نمو (GDP عدا النفط).
2. تم قبول فرضية الدراسة والتي كان مفادها ان هناك علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي (GDP عدا النفط)، وهذا ما يخاف النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الدين العام الخارجي و(GDP عدا النفط)، ويرجع سبب ذلك نتيجة سوء توظيف الديون الخارجية واقتصار توزيعها على الانفاق الاستهلاكي والترفي ولعدم توزيع مبالغ هذه القروض على مشاريع البنى التحتية والقطاعات الخدمية التي بدورها تؤدي الى زيادة التشغيل والانتاج بشكل عام.
3. اثبت نموذج ARDL بان هناك علاقة تكامل مشترك بين (GDP عدا النفط) والدين العام الخارجي، اي ان الانحرافات في الاجل القصير يمكن تعديلها في الاجل الطويل.
4. تشير نتائج متجه تصحيح الخطأ الى وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين الدين العام الخارجي و(GDP عدا النفط) عند مستوى احتمالية معنوية أقل من (1%).

### ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الاولى وذلك من خلال تحفيز الادخار المحلي، وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل بالقروض الخارجية.
2. إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية وعدم التوجه الى الاقتراض الخارجي الا في حالة الضرورة القصوى كحدوث ظروف طارئة، او من أجل تنمية قطاعات حيوية تخدم المجتمع.
3. عمل دراسة شاملة لطبيعة القروض الخارجية من حيث مدة السداد وأسعار الفائدة المترتبة عليها من جهة، ومدى الحاجة لهذه القروض والمنافع المتوقعة منها من جهة أخرى، وتوجيه مبالغ هذه القروض الخارجية نحو تنمية القطاعات الانتاجية والمشاريع الاستثمارية في الاقتصاد للنهوض بها، وخلق فرص عمل للعاطلين وتحسين الواقع المعيشي لأفراد المجتمع.
4. العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية من خلال وضع استراتيجيات جديدة تأخذ بنظر الاعتبار الواقع العملي وفرض عقوبات صارمة على جميع المفسدين بدون استثناء كمصادرة أموالهم وسحب امتيازاتهم وغيرها.

### المصادر

### أولاً. المصادر العربية:

1. أبو حطب، عاصم (2017)، مؤشرات الحدود الأمانة ومعايير الاقتدار المالي، مجلة الشروق الإخبارية، الموقع Shorouknews.com.
2. أبو شرار، علي عبد الفتاح (2010)، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ط (2)، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
3. ابو شعبان، همام وائل محمد (2016)، أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية لدول عربية) رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية في غزة.

4. أبو مدللة، سمير، والعجلة، مازن، (2013)، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (11)، العدد (1) فلسطين.
5. ألبان، هدى علي عبد اللطيف (2000)، آثار المديونية الخارجية على اقتصاد الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (23)، جامعة بغداد.
6. الجباري، أكبر علي محي الدين (2009)، مشكلة التمويل الخارجي للبلدان النامية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
7. الجنابي، طاهر (2014)، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
8. السيد علي، عبد المنعم، (1991)، مستقبل الديون الخارجية وآثارها على التنمية في الوطن العربي، العدد (13)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
9. العامري، سعود جايد مشكور، والحلو، عقيل حميد جابر (2020) مدخل معاصر في المالية العامة، ط (2)، بدون دار النشر.
10. العبيدي، سعيد علي محمد (2011)، اقتصاديات المالية العامة ط (1)، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. العركوب، هاشم محمد (2010)، الانعكاسات المالية للديون الخارجية-حالة دراسية لبلدان نامية مختارة للمدة من (1990-2008)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (20).
12. العوران، أحمد فرّاس (2012)، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
13. القيسي، أعاد حمود (2015)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. المولى، السيد عبد (1977)، المالية العامة دراسة للاقتصاد في العالم، دار الفكر العربي، القاهرة.
15. النجيفي، سالم توفيق (2002)، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط (1) بيت الحكمة، بغداد.
16. بن العقلا، محمد، (1999)، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
17. جاسم، عبير محمد، وسلمان، سارة عبد الرضا، (2019)، أسباب المديونية الخارجية وأثارها في دول عربية مختارة، الجزائر والأردن للفترة (2003-2014) حالة دراسية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (59)، بغداد.
18. حربي، رسول راضي، (1988)، مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، واقعها-آثارها-مقترحات معالجتها مجلة الاقتصادي العربي، السنة الثانية عشر، العدد (1).
19. داود، علي عدنان، (2009)، مدى فاعلية وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق.
20. دوابه، أشرف محمد (2016)، أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية، دراسة اقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

21. زغلول، خالد سعد، الحمود، ابراهيم (2002)، الوسيط في المالية العامة (الميزانية العامة)، الطبعة (2)، كلية الحقوق، جامعة الكويت.
22. زكي، رمزي، (1987)، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروقة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
23. طاحون، عماد، (2002)، الديون العربية هموم وقيود.
24. طاقة، محمد والعزاوي، هدى، (2010)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
25. عبد العزيز، إكرام، (2002)، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، إصدار بيت الحكمة، بغداد.
26. عبدالحميد، عبدالمطلب، (2005)، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق للنشر، القاهرة.
27. عبيد، عزيزة محمد عبدالله، (2015)، أثر الدين العام على الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للمدة (1997-2013) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
28. عثمانية، مريم، وبوسحلة، لطفي، (2016)، النظام القانوني لعقد القرض العام دراسة مقارنة، ط (1) مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
29. عطية، محمود رياض، (1969)، موجز في المالية العامة دار المعارف للنشر في مصر الاسكندرية.
30. قناوي، عزت، (2006)، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر.
31. مراد، محمد حلمي، (2011) مالية الدولة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة.

#### ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Beth V., Yarbrougn & Robert M., Yarbrough, (1991), the World Economy, Trade and Fenance, the Diyden Press, Second Adtion.
2. PhilliPPe d Arvisenet, Jean-Pierr petit (1997), echanges ET finance intarnationale Presses de Jouve paris.

الملحق (1): نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC) لمتغير GDP (بدون النفط)

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
11	163.4405	-5.51694	-4.76646	-5.22923	0.947666	ARDL(11, 7)
10	164.181	-5.50696	-4.71896	-5.20486	0.947495	ARDL(11, 8)
21	160.9165	-5.49679	-4.82136	-5.23784	0.945723	ARDL(10, 6)
20	161.8939	-5.49592	-4.78296	-5.22259	0.946141	ARDL(10, 7)
19	162.7513	-5.49044	-4.73996	-5.20272	0.94626	ARDL(10, 8)
12	161.7031	-5.48858	-4.77563	-5.21525	0.945745	ARDL(11, 6)
2	163.4566	-5.4791	-4.6911	-5.177	0.946011	ARDL(12, 7)
1	164.3731	-5.47589	-4.65036	-5.1594	0.946144	ARDL(12, 8)
3	161.7251	-5.45096	-4.70049	-5.16325	0.944097	ARDL(12, 6)
25	154.1719	-5.39123	-4.86589	-5.18983	0.937054	ARDL(10, 2)
16	155.1237	-5.38937	-4.82652	-5.17359	0.937676	ARDL(11, 2)
15	155.2217	-5.35468	-4.7543	-5.12451	0.936186	ARDL(11, 3)
7	155.2146	-5.35441	-4.75403	-5.12424	0.936169	ARDL(12, 2)
24	154.194	-5.35362	-4.79076	-5.13783	0.935407	ARDL(10, 3)
14	155.3823	-5.3224	-4.68449	-5.07784	0.934767	ARDL(11, 4)
23	154.3394	-5.32074	-4.72036	-5.09057	0.933983	ARDL(10, 4)
6	155.3146	-5.31979	-4.68189	-5.07524	0.934597	ARDL(12, 3)
17	151.7699	-5.29884	-4.77351	-5.09744	0.930961	ARDL(11, 1)
26	150.6082	-5.29263	-4.80481	-5.10561	0.929658	ARDL(10, 1)
5	155.4035	-5.28475	-4.60932	-5.02581	0.932903	ARDL(12, 4)
13	155.3833	-5.28397	-4.60854	-5.02503	0.932851	ARDL(11, 5)
22	154.3439	-5.28246	-4.64455	-5.0379	0.932109	ARDL(10, 5)
8	151.8807	-5.26464	-4.70178	-5.04885	0.929397	ARDL(12, 1)
4	155.406	-5.24639	-4.53343	-4.97306	0.930877	ARDL(12, 5)
27	147.4494	-5.20959	-4.75931	-5.03696	0.922557	ARDL(10, 0)
18	148.1615	-5.19852	-4.71071	-5.0115	0.922717	ARDL(11, 0)
9	148.1667	-5.16026	-4.63492	-4.95886	0.920699	ARDL(12, 0)
28	149.0233	-5.0009	-4.28794	-4.72757	0.911643	ARDL(9, 8)
29	146.358	-4.93685	-4.26141	-4.6779	0.904984	ARDL(9, 7)
35	138.3832	-4.86089	-4.41061	-4.68826	0.890245	ARDL(9, 1)
30	143.2723	-4.85663	-4.21872	-4.61207	0.896068	ARDL(9, 6)
34	138.679	-4.83381	-4.34600	-4.64679	0.888705	ARDL(9, 2)
36	136.2821	-4.81854	-4.40578	-4.6603	0.88391	ARDL(9, 0)
33	138.7313	-4.79736	-4.27202	-4.59596	0.886006	ARDL(9, 3)
32	138.9628	-4.7678	-4.20494	-4.55202	0.883962	ARDL(9, 4)
31	138.9781	-4.72993	-4.12955	-4.49976	0.880809	ARDL(9, 5)
44	133.8852	-4.72635	-4.31359	-4.56811	0.872699	ARDL(8, 1)
71	130.4317	-4.70891	-4.40872	-4.59383	0.864528	ARDL(5, 1)